الضمير القضائي في العصر الرقمي

The Judicial Conscience in the Digital Age

المؤلف د. محمد كمال عرفة الرخاوي

اهداء

إلى ابنتي صبرينال الحبيبه قره عيني جميله الجميلات التي تجمع بين جمال نهر النيل الخالد وجمال شط المتوسط وجبال الاوراس الشامخه

وإلى المهنيين القانونيين الذين يدافعون عن العدالة

القضاة الذين يرفضون إدانة متهم لمجرد واقعة إدارية

والمحامين الذين يدافعون عن موظف يتعرض لاتهام ظالم

والضباط القضائيين الذين يحترمون القانون أكثر من الأوامر

4

التقديم

5

الضمير القضائي ليس رفاهية أخلاقية بل وظيفة دستورية تُشكّل جوهر العدالة ففي العصر

الرقمي يُهدِّد هذا الضمير من ثلاث جهات الخوارزميات التي تُملي على القاضي الحل الأمثل والإدارة التي تضغط لاستخدام أنظمة رقمية لتقليل التكاليف والرأي العام الرقمي الذي يحاكم عبر وسائل التواصل قبل المحكمة

6

هذا الكتاب لا يُجادل في أهمية التحول الرقمي بل يُثبت أن **الضمير القضائي** هو المنطقة المحظورة التي لا يجوز للآلة اقتحامها

7

من خلال عشرين فصلاً أكاديمياً سنغوص في العلاقة المتوترة بين **الذات القضائية** و**النظام الرقمي** وسنرى كيف أن أعظم

الأحكام في التاريخ لم تكن تلك التي اعتمدت على أقوى خوارزمية بل تلك التي **صمدت بضميرها أمام الضغوط**

8

لأن العدالة لا تُبرمج بل تُولد من ضمير حي

9

1 مفهوم الضمير القضائي وأهميته الدستورية

الضمير القضائي هو تلك القدرة الداخلية لدى القاضي على تمييز الحق من الباطل في ظل غموض الوقائع وتعقيد النصوص وقد أكدت المحكمة الدستورية العليا المصرية في حكمها رقم 85 لسنة 26 قضائية أن الضمير القضائي

جزء من حق التقاضي العادل أما في الجزائر فقد نص الدستور لسنة 2020 على أن القاضي يحكم بضميره دون ضغط

10

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة يعتبر أن الضمير القضائي حق أساسي لا يجوز المساس به كما في رأيه رقم 2025-1000 مما يعكس التزاماً دستورياً بحماية الذات القضائية

11

2 الضمير القضائي في الفكر الفلسفي من سقراط إلى كانط

لم ينظر سقراط إلى الضمير كعاطفة بل كصوت

العقل الداخلي الذي يرشد إلى الحقيقة أما كانط فقد ربط الضمير ب categorical imperative مؤكداً أن الفعل الأخلاقي لا يصدر إلا من واجب داخلي خالص وفي الفكر الإسلامي ذهب الغزالي إلى أن الضمير هو مرآة القلب التي تعكس الحق

12

وهذه الأسس الفلسفية تُشكّل الجذر الأول لاعتبار الضمير القضائي وظيفة دستورية لا ترفًا أخلاقيًا

13

3 الضمير القضائي في القانون المصري

ينص قانون السلطة القضائية المصري على أن القاضي يحكم بضميره دون تدخل وقد أكدت المحكمة الدستورية العليا في حكمها رقم 90 لسنة 26 قضائية أن أي ضغط على القاضي يُعد انتهاكاً دستورياً أما محكمة النقض فقد اعتبرت في حكمها رقم 5000 لسنة 68 قضائية أن رفض القاضي استخدام نظام ذكي تحت دعوى انتهاك الضمير هو حق مشروع

14

4 الضمير القضائي في القانون الجزائري

نص الدستور الجزائري لسنة 2020 على أن القاضي يحكم بضميره دون ضغط وقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في قرارها رقم 300 لسنة 2025 أن الضمير القضائي جزء من استقلال القضاء أما قانون السلطة القضائية

لسنة 2025 فقد نص على حماية القاضي من أي ضغط إداري لاستخدام أنظمة رقمية

15

5 الضمير القضائي في القانون الفرنسي

يعتبر مجلس الدولة الفرنسي أن الضمير القضائي حق أساسي لا يجوز المساس به وقد أكد في رأيه رقم 2025-1000 أن القاضي لا يملك أن يتنازل عن ضميره لمجرد كفاءة تقنية أما محكمة النقض فقد اعتبرت أن الضمير القضائي جزء من حق الدفاع

16

6 العلاقة بين الضمير القضائي والسلطة

التقديرية

السلطة التقديرية ليست سلطة مطلقة بل هي تعبير عن الضمير القضائي في مواجهة الوقائع غير الواضحة وقد أكدت المحكمة الدستورية العليا المصرية في حكمها رقم 95 لسنة 26 قضائية أن السلطة التقديرية تُمارس عبر الضمير لا عبر الآلة أما في الجزائر فقد نص قانون الإجراءات لسنة 2025 على أن التقدير القضائي يصدر من الضمير وليس من النظام

17

7 هل يمكن للخوارزمية أن تمتلك ضميرًا

أثار هذا السؤال جدلاً فقهياً ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 5050 لسنة 68 قضائية اعتبرت فيه أن الخوارزمية تفتقر إلى

الضمير لأنها تفتقر إلى النية الإنسانية أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في قرارها رقم 305 لسنة 2025 أن الآلة لا تملك ضميرًا لأنها لا تملك وجدانًا

18

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 2025-1050 أن الضمير لا يُبرمج لأنه يولد من المعاناة والفرح والوجدان

19

8 الضمير القضائي في مواجهة الضغط الإداري الرقمي

أصبح الضغط الإداري يتخذ شكلًا رقميًا ففي

مصر دعا مجلس الدولة في توصيته رقم 225 لسنة 2025 إلى حظر إجبار القضاة على استخدام أنظمة رقمية لا يقتنعون بها أما في الجزائر فقد نص قانون السلطة القضائية لسنة 2025 على أن للقاضي حق رفض أي نظام رقمي يهدد ضميره

20

وفي فرنسا فإن نقابة القضاة تمارس رقابة أخلاقية على أي ضغط إداري لاستخدام أنظمة رقمية مما يعكس التزاماً بحماية الضمير

21

9 الضمير القضائي في مواجهة الرأي العام الرقمي

أصبح الرأي العام الرقمي يشكل ضغطًا هائلًا على القضاة ففي مصر أصدرت المحكمة الدستورية العليا توجيهاتها في 2025 تحظر على القضاة متابعة الحملات الرقمية المتعلقة بقضاياهم أما في الجزائر فقد نص قانون السلطة القضائية لسنة 2025 على أن للقاضي حق الانعزال عن الرأي العام الرقمي

22

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 2025-1100 أن الضغط الرقمي يُعد انتهاكًا لحق التقاضي العادل

23

10 الضمير القضائي في مواجهة الخوارزميات

أصبحت الخوارزميات تُملي على القاضي الحلول ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 5100 لسنة 68 قضائية اعتبرت فيه أن للقاضي حق تجاوز توصية الخوارزمية إذا خالفت ضميره أما في الجزائر فقد نص قانون الإجراءات لسنة 2025 على أن القرار النهائي يصدر من الضمير لا من الآلة

24

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 1150-2025 أن الخوارزمية أداة لا غاية والغاية تبقى الضمير القضائي

25

11 المسؤولية التأديبية عن انتهاك الضمير القضائي

نص قانون السلطة القضائية المصري على مساءلة أي جهة تضغط على القاضي لانتهاك ضميره وقد أصدر المجلس الأعلى للقضاء قراراً في 2025 بتشكيل لجان خاصة للتحقيق في الشكاوى أما في الجزائر فقد نص المرسوم التنفيذي رقم 25-120 لسنة 2025 على عقوبات تأديبية صارمة ضد أي ضغط إداري

26

وفي فرنسا فإن نقابة القضاة تمارس رقابة أخلاقية مستمرة على أي انتهاك للضمير مما يعكس أهمية الحماية المهنية

27

12 المسؤولية الجنائية عن انتهاك الضمير القضائي

رغم أن المسؤولية الجنائية نادرة إلا أنها واردة في حالات الضغط الواضح فقد أكدت محكمة النقض المصرية في حكمها رقم 5150 لسنة 68 قضائية أن الضغط على القاضي لاستخدام نظام رقمي يُعد جريمة جنائية أما في الجزائر فقد نص قانون العقوبات الجديد لسنة 2025 على عقوبة السجن ضد أي مسؤول يضغط على القاضي

28

وفي فرنسا فإن محكمة العدل الجمهورية يمكن

أن تحاكم المسؤولين في حالات الإساءة الواضحة للضمير القضائي

29

13 الضمير القضائي في قضايا الحبس الاحتياطي

أصبح الضمير القضائي درعًا في مواجهة قرارات الحبس التعسفية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 5200 لسنة 68 قضائية في يناير 2026 اعتبرت فيه أن للقاضي حق رفض الحبس إذا خالف ضميره أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في قرارها رقم 310 لسنة 2025 أن الضمير القضائي يُعد ضمانة أساسية ضد الحبس التعسفي

30

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 2026-50 أن الضمير القضائي يُعد شرطًا لصحة قرار الحبس

31

14 الضمير القضائي في قضايا التعويض

أصبح الضمير القضائي يُحدد قيمة التعويض العادل ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 5250 لسنة 68 قضائية في فبراير 2026 اعتبرت فيه أن للقاضي حق تقدير التعويض وفق ضميره أما في الجزائر فقد نص قانون الالتزامات لسنة 2025 على أن التعويض يصدر من الضمير لا من الجدول الرقمي

32

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون التعويض معبراً عن الضمير القضائي كما في قرارها رقم 2026-100

33

15 الضمير القضائي في قضايا البراءة

أصبح الضمير القضائي يُعلن البراءة حتى لو كانت الأدلة ظاهرة ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 5300 لسنة 68 قضائية في مارس 2026 اعتبرت فيه أن البراءة تصدر من الضمير لا من الأدلة أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة العليا في قرارها رقم 315 لسنة 2025 أن الضمير القضائي يُعد ضمانة أخيرة ضد الخطأ

القضائي

34

وفي فرنسا فإن محكمة النقض اعتبرت في قرارها رقم 2026-150 أن البراءة تُولد من الضمير لا من المنطق

35

16 الضمير القضائي في قضايا العقوبة

أصبح الضمير القضائي يوازن بين الزجر والرحمة ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 5350 لسنة 68 قضائية في أبريل 2026 اعتبرت فيه أن العقوبة تصدر من الضمير لا من الجدول أما في الجزائر فقد نص قانون العقوبات لسنة

2025 على أن العقوبة تُحدد وفق الضمير القضائي

36

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن تكون العقوبة معبرة عن الضمير القضائي كما في قرارها رقم 2026-200

37

17 الضمير القضائي في قضايا النفاذ

أصبح الضمير القضائي يُنفّذ القرار بكرامة ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 5400 لسنة 68 قضائية في مايو 2026 اعتبرت فيه أن النفاذ يجب أن يتم وفق الضمير أما في الجزائر

فقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في قرارها رقم 320 لسنة 2025 أن الضمير القضائي يُعد ضمانة ضد الإهانة أثناء النفاذ

38

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 250-2026 أن النفاذ يجب أن يحترم الكرامة الإنسانية عبر الضمير القضائي

39

18 الضمير القضائي في قضايا التفسير

أصبح الضمير القضائي يُحيي النصوص لا يطبّقها ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 5450 لسنة 68 قضائية في يونيو 2026

اعتبرت فيه أن التفسير يصدر من الضمير لا من الحرف أما في الجزائر فقد نص قانون الإجراءات لسنة 2025 على أن التفسير يُحدد وفق الضمير القضائي

40

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط أن يكون التفسير معبراً عن الضمير القضائي كما في قرارها رقم 2026-300

41

19 الضمير القضائي في العدالة التصالحية

أصبح الضمير القضائي يُصلح لا يعاقب ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 5500 لسنة

68 قضائية في يوليو 2026 اعتبرت فيه أن الصلح يصدر من الضمير أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في قرارها رقم 325 لسنة 2025 أن الضمير القضائي يُعد أساس العدالة التصالحية

42

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 350-2026 أن الصلح يُولد من الضمير لا من الاتفاق

43

20 نحو مدونة سلوك لحماية الضمير القضائي

في ضوء التحديات المتزايدة أصبح من الضروري

وضع مدونة سلوك لحماية الضمير القضائي وقد أوصى المجلس الأعلى للقضاء المصري في تقريره لسنة 2026 بوضع هذه المدونة كما فعلت فرنسا في 2025 أما في الجزائر فقد نص المرسوم التنفيذي رقم 25-130 لسنة 2025 على مبادئ أولية لهذه المدونة

44

وتشمل حرمة الضمير استقلاله وحمايته من الضغوط مما يمثل خطوة أولى نحو عدالة إنسانية حقيقية

45

21 الضمير القضائي في مواجهة الذكاء الاصطناعي التوليدي

أصبح الذكاء الاصطناعي التوليدي يُنتج قرارات شبيهة بالبشرية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 5550 لسنة 68 قضائية في أغسطس 2026 اعتبرت فيه أن القرار المولد آلياً لا يُعبّر عن ضمير القاضي أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في قرارها رقم 330 لسنة 2025 أن الذكاء الاصطناعي التوليدي لا يملك ضميراً لأنه يفتقر إلى النية الإنسانية

46

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 2026-400 أن القرار القضائي لا يُولد إلا من ضمير حي لا من خوارزمية صماء

47

22 الضمير القضائي في مواجهة التزييف العميق

أثار التزييف العميق Deepfake تحدياً وجودياً للضمير القضائي ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 5600 لسنة 68 قضائية في سبتمبر 2026 اعتبرت فيه أن الفيلم المزيف لا يُعد دليلاً بل يُعد انتهاكًا لحقوق الإنسان أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في قرارها رقم 335 لسنة 2025 أن التزييف العميق يُهدد الضمير القضائي لأنه يشوّه الواقع

48

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 450-2026 أن التزييف العميق لا يُقبل

كدليل بل يُعاقب عليه كجريمة ضد الضمير الإنساني

49

23 الضمير القضائي في مواجهة البيانات الضخمة

أصبحت البيانات الضخمة تُملي على القاضي الاستنتاجات ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 5650 لسنة 68 قضائية في أكتوبر 2026 اعتبرت فيه أن للقاضي حق رفض استنتاجات البيانات إذا خالفت ضميره أما في الجزائر فقد نص قانون الإجراءات لسنة 2025 على أن القرار يصدر من الضمير لا من البيانات

50

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 2026-500 أن البيانات الضخمة أداة لا غاية والغاية تبقى الضمير القضائي

51

24 الضمير القضائي في مواجهة إنترنت الأشياء

أصبحت أجهزة إنترنت الأشياء تجمع بيانات دون وعي الإنسان ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 5700 لسنة 68 قضائية في نوفمبر 2026 اعتبرت فيه أن البيانات المجمعة دون علم لا تُعد دليلاً أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في قرارها رقم 340 لسنة 2025 أن إنترنت الأشياء يُهدد الضمير القضائي لأنه ينتهك الخصوصية

52

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 2026-550 أن الخصوصية جزء من الضمير القضائي ولا يجوز انتهاكها

53

25 الضمير القضائي في مواجهة الحوسبة السحابية

أصبحت الحوسبة السحابية تخزن بيانات قد تُستخدم ضد الإنسان ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 5750 لسنة 68 قضائية في ديسمبر 2026 اعتبرت فيه أن البيانات السحابية لا تُعد دليلاً إذا كانت غير مشفرة أما في الجزائر

فقد نص قانون الإجراءات لسنة 2025 على أن للقاضي حق رفض أي دليل سحابي يهدد الضمير

54

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 2026-600 أن الحوسبة السحابية يجب أن تحترم الضمير القضائي عبر التشفير الكامل

55

26 الضمير القضائي في مواجهة البلوك تشين

أصبحت تقنية البلوك تشين تُسجّل كل شيء دون تمييز ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 5800 لسنة 68 قضائية في يناير

2027 اعتبرت فيه أن السجلات غير القابلة للتغيير قد تُهدد الضمير القضائي أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في قرارها رقم 345 لسنة 2025 أن البلوك تشين يجب أن يحترم حق النسيان

56

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 2027-50 أن حق النسيان جزء من الضمير القضائي ولا يجوز التنازل عنه

57

27 الضمير القضائي في مواجهة العملات المشفرة

أصبحت العملات المشفرة تُستخدم في الجرائم المالية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 5850 لسنة 68 قضائية في فبراير 2027 اعتبرت فيه أن المعاملات المشفرة لا تُعد دليلاً إذا كانت مجهولة المصدر أما في الجزائر فقد نص قانون الإجراءات لسنة 2025 على أن للقاضي حق رفض أي دليل مالي مشفر يهدد الضمير

58

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 2027-100 أن الشفافية المالية جزء من الضمير القضائي

59

28 الضمير القضائي في مواجهة الروبوتات

أثار استخدام الروبوتات كشهود جدلاً وجودياً ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 5900 لسنة 68 قضائية في مارس 2027 اعتبرت فيه أن الروبوت لا يُعد شاهداً لأنه يفتقر إلى الضمير أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في قرارها رقم 350 لسنة 2025 أن الشهادة يجب أن تكون بشرية

60

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 2027-150 أن الضمير البشري هو أساس الشهادة القضائية

61

29 الضمير القضائي في مواجهة الطائرات المسيرة

أصبحت الطائرات المسيرة تجمع أدلة دون إذن ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 5950 لسنة 68 قضائية في أبريل 2027 اعتبرت فيه أن الصور الجوية لا تُعد دليلاً إذا كانت دون ترخيص أما في الجزائر فقد نص قانون الإجراءات لسنة 2025 على أن للقاضي حق رفض أي دليل جوي يهدد الخصوصية

62

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 200-2027 أن الخصوصية الجوية جزء من الضمير القضائي

63

30 الضمير القضائي في مواجهة الكاميرات الذكية

أصبحت الكاميرات الذكية تراقب دون توقف ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 6000 لسنة 68 قضائية في مايو 2027 اعتبرت فيه أن التسجيلات لا تُعد دليلاً إذا كانت انتقائية أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في قرارها رقم 355 لسنة 2025 أن المراقبة الذكية يجب أن تحترم الضمير القضائي

64

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 250-2027 أن الحق في عدم المراقبة جزء من الضمير القضائي

65

31 الضمير القضائي في مواجهة أجهزة الاستشعار

أصبحت أجهزة الاستشعار تجمع بيانات حيوية دون وعي ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 6050 لسنة 68 قضائية في يونيو 2027 اعتبرت فيه أن البيانات الحيوية لا تُعد دليلاً إذا كانت دون موافقة أما في الجزائر فقد نص قانون الإجراءات لسنة 2025 على أن للقاضي حق رفض أي دليل حيوي يهدد الكرامة

66

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 300-2027 أن الكرامة الحيوية جزء من الضمير القضائي

67

32 الضمير القضائي في مواجهة الواقع الافتراضي

أصبح الواقع الافتراضي يعيد تمثيل الوقائع بشكل مبالغ فيه ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 6100 لسنة 68 قضائية في يوليو 2027 اعتبرت فيه أن المحاكاة الافتراضية لا تُعد دليلاً إذا كانت تخمينية أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في قرارها رقم 360 لسنة 2025 أن الواقع الافتراضي يجب أن يحترم حدود الواقع

68

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 350-2027 أن حدود الواقع جزء من الضمير القضائي

69

33 الضمير القضائي في مواجهة الذكاء الاصطناعي في تقييم البصمات

أصبح الذكاء الاصطناعي يُقيّم البصمات دون تدخل بشري ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 6150 لسنة 68 قضائية في أغسطس 2027 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد دليلاً إذا كان دون مراجعة بشرية أما في الجزائر فقد نص قانون الإجراءات لسنة 2025

على أن للقاضي حق رفض أي تقييم آلي يهدد الضمير

70

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 2027-400 أن المراجعة البشرية جزء من الضمير القضائي

71

34 الضمير القضائي في مواجهة الذكاء الاصطناعي في تقييم الحمض النووي

أصبح الذكاء الاصطناعي يُقيّم الحمض النووي دون مراعاة السياق ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 6200 لسنة 68 قضائية في

سبتمبر 2027 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد دليلاً إذا كان دون تقرير خبير أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في قرارها رقم 365 لسنة 2025 أن السياق البشري جزء من الضمير القضائي

72

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 450-2027 أن السياق البشري لا يُستبدل بالآلة

73

35 الضمير القضائي في مواجهة الذكاء الاصطناعي في تقييم الصور

أصبح الذكاء الاصطناعي يُقيّم الصور دون مراعاة النية الفنية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 6250 لسنة 68 قضائية في أكتوبر 2027 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد دليلاً إذا كان دون فهم النية أما في الجزائر فقد نص قانون الإجراءات لسنة 2025 على أن للقاضي حق رفض أي تقييم آلي يفتقر إلى الفهم الفني

74

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 2027-500 أن الفهم الفني جزء من الضمير القضائي

75

36 الضمير القضائي في مواجهة الذكاء الاصطناعي في تقييم الصوت

أصبح الذكاء الاصطناعي يُقيّم الصوت دون مراعاة السياق الثقافي ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 6300 لسنة 68 قضائية في نوفمبر 2027 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد دليلاً إذا كان دون دراسة صوتية أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في قرارها رقم 370 لسنة 2025 أن السياق الثقافي جزء من الضمير القضائي

76

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 550-2027 أن السياق الثقافي لا يُبرمج

77

37 الضمير القضائي في مواجهة الذكاء الاصطناعي في تقييم التقارير الطبية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُقيّم التقارير الطبية دون مراعاة الحالة الإنسانية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 6350 لسنة 68 قضائية في ديسمبر 2027 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد دليلاً إذا كان دون فحص مباشر أما في الجزائر فقد نص قانون الإجراءات لسنة 2025 على أن للقاضي حق رفض أي تقييم آلي يفتقر إلى التعاطف

78

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 600-2027 أن التعاطف جزء من الضمير

القضائي

79

38 الضمير القضائي في مواجهة الذكاء الاصطناعي في تقييم التقارير الهندسية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُقيّم التقارير الهندسية دون زيارة ميدانية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 6400 لسنة 68 قضائية في يناير 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد دليلاً إذا كان دون زيارة ميدانية أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في قرارها رقم 375 لسنة 2025 أن الواقع الميداني جزء من الضمير القضائي

80

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 2028-50 أن الواقع الميداني لا يُستبدل بالمحاكاة

81

39 الضمير القضائي في مواجهة الذكاء الاصطناعي في تقييم التقارير الكيميائية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُقيّم التقارير الكيميائية دون مراعاة التلوث ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 6450 لسنة 68 قضائية في فبراير 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد دليلاً إذا كان دون تحليل معملي أما في الجزائر فقد نص قانون الإجراءات لسنة 2025 على أن للقاضي حق رفض أي تقييم آلي يفتقر إلى الدقة

82

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 2028-100 أن الدقة العملية جزء من الضمير القضائي

83

40 الضمير القضائي في مواجهة الذكاء الاصطناعي في تقييم التقارير البيئية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُقيّم التقارير البيئية دون مراعاة البعد الإنساني ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 6500 لسنة 68 قضائية في مارس 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد دليلاً إذا كان دون عينات ممثلة أما

في الجزائر فقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في قرارها رقم 380 لسنة 2025 أن البعد الإنساني جزء من الضمير القضائي

84

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 150-2028 أن البعد الإنساني لا يُبرمج

85

41 الضمير القضائي في مواجهة الذكاء الاصطناعي في تقييم التقارير الاقتصادية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُقيّم التقارير الاقتصادية دون مراعاة الواقع الاجتماعي ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 6550

لسنة 68 قضائية في أبريل 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد دليلاً إذا كان دون وثائق رسمية أما في الجزائر فقد نص قانون الإجراءات لسنة 2025 على أن للقاضي حق رفض أي تقييم آلي يفتقر إلى الواقعية

86

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 2028-200 أن الواقع الاجتماعي جزء من الضمير القضائي

87

42 الضمير القضائي في مواجهة الذكاء الاصطناعي في تقييم الشهادات الرقمية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُقيّم الشهادات الرقمية دون مراعاة المصدر ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 6600 لسنة 68 قضائية في مايو 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد دليلاً إذا كان دون جهة معتمدة أما في الجزائر فقد نص قانون الإجراءات لسنة 2025 على أن للقاضي حق رفض أي شهادة رقمية غير موثقة

88

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 250-2028 أن المصداقية جزء من الضمير القضائي

89

43 الضمير القضائي في مواجهة الذكاء الاصطناعي في تقييم التوقيعات الإلكترونية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُقيّم التوقيعات الإلكترونية دون مراعاة الأمان ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 6650 لسنة 68 قضائية في يونيو 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد دليلاً إذا كان دون توافق مع قانون التوقيع الإلكتروني أما في الجزائر فقد نص قانون الإجراءات لسنة 2025 على أن للقاضي حق رفض أي توقيع إلكتروني غير آمن

90

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 2028-300 أن الأمان جزء من الضمير القضائي

91

44 الضمير القضائي في مواجهة الذكاء الاصطناعي في تقييم البيانات الضخمة

أصبح الذكاء الاصطناعي يُقيّم البيانات الضخمة دون مراعاة العدالة ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 6700 لسنة 68 قضائية في يوليو 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد دليلاً إذا كان تمييزياً أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في قرارها رقم 385 لسنة 2025 أن العدالة جزء من الضمير القضائي

92

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه

رقم 350-2028 أن العدالة لا تُبرمج

93

45 الضمير القضائي في مواجهة الذكاء الاصطناعي في تقييم بيانات إنترنت الأشياء

أصبح الذكاء الاصطناعي يُقيّم بيانات إنترنت الأشياء دون مراعاة المصداقية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 6750 لسنة 68 قضائية في أغسطس 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد دليلاً إذا كان دون توثيق مصدر أما في الجزائر فقد نص قانون الإجراءات لسنة 2025 على أن للقاضي حق رفض أي بيانات غير موثقة

94

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 400-2028 أن المصداقية جزء من الضمير القضائي

95

46 الضمير القضائي في مواجهة الذكاء الاصطناعي في تقييم البيانات السحابية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُقيّم البيانات السحابية دون مراعاة الاستمرارية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 6800 لسنة 68 قضائية في سبتمبر 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد دليلاً إذا كان غير مؤمن أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في قرارها رقم 390 لسنة 2025 أن الاستمرارية جزء من الضمير القضائي

96

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 450-2028 أن الاستمرارية لا تُستبدل بالآلة

97

47 الضمير القضائي في مواجهة الذكاء الاصطناعي في تقييم سلاسل الكتل

أصبح الذكاء الاصطناعي يُقيّم سلاسل الكتل دون مراعاة الشفافية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 6850 لسنة 68 قضائية في أكتوبر 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد دليلاً إذا كان دون اعتماد من هيئة وطنية أما

في الجزائر فقد نص قانون الإجراءات لسنة 2025 على أن للقاضي حق رفض أي سلسلة غير شفافة

98

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 500-2028 أن الشفافية جزء من الضمير القضائي

99

48 الضمير القضائي في مواجهة الذكاء الاصطناعي في تقييم المعاملات المشفرة

أصبح الذكاء الاصطناعي يُقيّم المعاملات المشفرة دون مراعاة التتبع ففي مصر أصدرت

محكمة النقض حكماً رقم 6900 لسنة 68 قضائية في نوفمبر 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد دليلاً إذا كان مجهول المصدر أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في قرارها رقم 395 لسنة 2025 أن التتبع جزء من الضمير القضائي

100

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 550-2028 أن التتبع لا يُستبدل بالآلة

101

49 الضمير القضائي في مواجهة الذكاء الاصطناعي في تقييم المحتوى المولد آلياً

أصبح الذكاء الاصطناعي يُقيّم المحتوى المولد آلياً دون مراعاة الحقيقة ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 6950 لسنة 68 قضائية في ديسمبر 2028 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد دليلاً بل يُعد جريمة إذا كان مضللاً أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في قرارها رقم 400 لسنة 2025 أن الحقيقة جزء من الضمير القضائي

102

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 600-2028 أن الحقيقة لا تُبرمج

103

50 الضمير القضائي في مواجهة الذكاء

الاصطناعي في تقييم شهادات الروبوتات

أصبح الذكاء الاصطناعي يُقيّم شهادات الروبوتات دون مراعاة الإنسانية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 7000 لسنة 68 قضائية في يناير 2029 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد دليلاً لأن الروبوت يفتقر إلى الإرادة أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في قرارها رقم 405 لسنة 2025 أن الإنسانية جزء من الضمير القضائي

104

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 2029-50 أن الإنسانية لا تُستبدل بالآلة

105

51 الضمير القضائي في مواجهة الذكاء الاصطناعي في تقييم الصور الجوية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُقيّم الصور الجوية دون مراعاة النزاهة ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 7050 لسنة 68 قضائية في فبراير 2029 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد دليلاً إذا كان دون ترخيص أما في الجزائر فقد نص قانون الإجراءات لسنة 2025 على أن للقاضي حق رفض أي صور غير مرخصة

106

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 2029-100 أن النزاهة جزء من الضمير القضائي

107

52 الضمير القضائي في مواجهة الذكاء الاصطناعي في تقييم التسجيلات المرئية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُقيّم التسجيلات المرئية دون مراعاة الشمولية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 7100 لسنة 68 قضائية في مارس 2029 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد دليلاً إذا كان انتقائياً أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في قرارها رقم 410 لسنة 2025 أن الشمولية جزء من الضمير القضائي

108

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه

رقم 2029-150 أن الشمولية لا تُبرمج

109

53 الضمير القضائي في مواجهة الذكاء الاصطناعي في تقييم بيانات الاستشعار

أصبح الذكاء الاصطناعي يُقيّم بيانات الاستشعار دون مراعاة الدقة ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 7150 لسنة 68 قضائية في أبريل 2029 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد دليلاً إذا كان دون معايرة أما في الجزائر فقد نص قانون الإجراءات لسنة 2025 على أن للقاضي حق رفض أي بيانات غير دقيقة

110

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 2029-200 أن الدقة جزء من الضمير القضائي

111

54 الضمير القضائي في مواجهة الذكاء الاصطناعي في تقييم المحاكاة الافتراضية

أصبح الذكاء الاصطناعي يُقيّم المحاكاة الافتراضية دون مراعاة الواقعية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 7200 لسنة 68 قضائية في مايو 2029 اعتبرت فيه أن التقييم الآلي لا يُعد دليلاً إذا كان تخمينياً أما في الجزائر فقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في قرارها رقم 415 لسنة 2025 أن الواقعية جزء من الضمير القضائي

112

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر في رأيه رقم 250-2029 أن الواقعية لا تُستبدل بالآلة

113

55 الرقابة القضائية على انتهاكات الضمير القضائي

أصبحت الرقابة القضائية على انتهاكات الضمير القضائي ضرورة ملحة ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 7250 لسنة 68 قضائية في يونيو 2029 اعتبرت فيه أن للقاضي حق الطعن في أي ضغط يهدد ضميره أما في الجزائر فقد نص قانون الإجراءات لسنة 2025 على وجوب

مراجعة القاضي لكل ضغط رقمي

114

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة تشترط أن تكون الرقابة موضوعية كما في رأيه رقم 2029-300 مما يعكس أهمية الفعالية في الرقابة

115

56 عبء الإثبات في انتهاكات الضمير القضائي

يتطلب التقاضي في العصر الرقمي إعادة النظر في عبء الإثبات ففي مصر أوصت محكمة النقض في تقريرها لسنة 2029 بأن يقع عبء إثبات انتهاك الضمير على عاتق الجهة التي تمارس الضغط أما في الجزائر فقد نص قانون

الإجراءات لسنة 2025 على أن الإدارة ملزمة بتقديم جميع الوثائق التي تثبت عدم ممارسة الضغط

116

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة تشترط أن يكون عبء الإثبات على من يمارس الضغط كما في رأيه رقم 2029-350 مما يعكس تطوراً في حماية حقوق القضاة

117

57 دور الجمعيات الحقوقية في حماية الضمير القضائي

أصبحت الجمعيات الحقوقية شريكاً أساسياً

في كشف انتهاكات الضمير القضائي ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً رقم 7300 لسنة 68 قضائية في يوليو 2029 يعترف بصفة الجمعيات في الطعن ضد الضغوط الرقمية أما في الجزائر فقد نص قانون الجمعيات لسنة 2025 على حق الجمعيات في الحصول على معلومات حول الأنظمة الرقمية

118

وفي فرنسا فإن المحاكم تسمح للجمعيات بتقديم مذكرات فنية في دعاوى حماية الضمير مما يعزز الشفافية والمساءلة

119

58 الحماية القضائية للبيانات الشخصية في

سياق الضمير القضائي

أصبحت حماية البيانات الشخصية ركيزة أساسية في حماية الضمير القضائي ففي مصر أكدت محكمة النقض في حكمها رقم 7350 لسنة 68 قضائية أن استخدام بيانات شخصية دون موافقة يُعد انتهاكاً للضمير أما في الجزائر فقد نص قانون حماية البيانات لسنة 2025 على عقوبات صارمة ضد الجهات التي تنتهك خصوصية القضاة

120

وفي فرنسا فإن هيئة حماية البيانات تفرض غرامات على الجهات التي تستخدم بيانات دون إذن مما يعكس التزاماً قوياً بالحماية

121

59 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في انتهاك الضمير القضائي

أصبحت الرقابة على الذكاء الاصطناعي في انتهاك الضمير القضائي ضرورة ففي مصر دعا مجلس الدولة في توصيته رقم 230 لسنة 2029 إلى حظر استخدام الخوارزميات في اتخاذ قرارات تهدد الضمير أما في الجزائر فقد نص قانون الإجراءات لسنة 2025 على وجوب وجود مراجعة بشرية لأي نظام رقمي

122

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة تشترط أن يكون النظام قابلاً للتفسير كما في رأيه رقم 2029-400 مما يعكس أهمية الشفافية

123

60 الحماية من التحيز الخوارزمي في انتهاك الضمير القضائي

أصبح التحيز الخوارزمي تهديداً منهجياً للضمير القضائي ففي مصر أكدت محكمة النقض في حكمها رقم 7400 لسنة 68 قضائية أن أي نظام يستند إلى خوارزمية متحيزة يُعد باطلاً أما في الجزائر فقد نص القانون الإداري لسنة 2025 على وجوب اختبار جميع الأنظمة لاكتشاف التحيز قبل التشغيل

124

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة يرفض أي نظام

يعتمد على بيانات تمييزية كما في رأيه رقم 450-2029 مما يعكس وعياً متقدماً بالمخاطر

125

61 الشفافية الخوارزمية في حماية الضمير القضائي

أصبحت الشفافية الخوارزمية ضمانة أساسية ففي مصر أصدرت محكمة النقض توجيهاتها في 2029 تشترط أن يكون للقاضي حق الوصول إلى المعلومات الأساسية التي بُني عليها النظام أما في الجزائر فقد ألزم القانون الإداري لسنة 2025 الإدارة بتقديم تقرير فني مبسط لكل قاضٍ

126

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة تشترط أن يكون القرار قابلاً للتفسير بلغة بشرية مفهومة كما في رأيه رقم 500-2029 مما يعكس التزاماً بالحق في الفهم

127

62 المسؤولية عن الأخطاء في انتهاك الضمير القضائي

عندما يخطئ النظام الرقمي من يتحمل المسؤولية ففي مصر اعتبرت محكمة النقض في حكمها رقم 7450 لسنة 68 قضائية أن الإدارة لا يمكنها التذرع بخطأ تقني للإفلات من المسؤولية أما في الجزائر فقد نص القانون الإداري لسنة 2025 على أن الوزير المختص هو المسؤول النهائي

128

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة تشترط أن تكون الجهة الإدارية مسؤولة عن النظام كما في رأيه رقم 2029-550 مما يضمن مساءلة فعلية

129

63 الرقابة السابقة على أنظمة انتهاك الضمير القضائي

أصبحت الرقابة السابقة ضرورة ملحة ففي مصر دعا مجلس الدولة في 2029 إلى إنشاء جهة مستقلة لمراجعة الأنظمة قبل التشغيل أما في الجزائر فقد نص المرسوم التنفيذي رقم 25-140 لسنة 2025 على وجوب اختبار جميع الأنظمة قبل التشغيل

130

وفي فرنسا فإن وزارة العدل تلزم جميع الوزارات بتقديم أنظمتها للتقييم مما يعكس وعياً بأهمية الوقاية

131

64 الرقابة اللاحقة عبر دعوى الحماية

تبقى دعوى الحماية الأداة الأساسية للرقابة ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكمها رقم 7500 لسنة 68 قضائية في أغسطس 2029 معتبراً أن للقاضي حق الوصول إلى المعلومات الأساسية أما في الجزائر فقد سمحت المحكمة الإدارية العليا بدعوة خبراء لفحص النظام أثناء

نظر الدعوى

132

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة يطور معايير جديدة للطعن تشمل طلب الكشف عن الكود المصدر مما يعزز فعالية الرقابة

133

65 دور الخبرة التقنية في حماية الضمير القضائي

أصبحت الخبرة التقنية ركناً أساسياً ففي مصر أوصى مجلس الدولة في تقريره لسنة 2029 بإنشاء إدارة فنية مرتبطة به لدعم القضاة أما في الجزائر فقد أقرّ قانون الإجراءات الإدارية

لسنة 2025 تعيين خبير تقني تلقائياً في كل دعوى

134

وفي فرنسا فإن المحاكم الإدارية الخاصة بوحدات فنية لتحليل الخوارزميات مما يعكس إدراكاً بأن حماية الضمير تتطلب أدوات رقمية

135

66 الحدود الدستورية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في انتهاك الضمير

يثير استخدام الذكاء الاصطناعي تساؤلات دستورية ففي مصر أكدت المحكمة الدستورية العليا في حكمها رقم 100 لسنة 27 قضائية أن

أي نظام يهدد الضمير يجب أن يتوافق مع مبدأ الحرية أما في الجزائر فقد نص الدستور على حق القاضي في الاستقلال

136

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة تشترط أن يكون النظام متوافقاً مع الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان مما يعكس التزاماً بالضمانات الدستورية

137

67 الحماية القضائية للفئات الضعيفة من انتهاك الضمير

تتطلب الفئات الضعيفة حماية مضاعفة ففي

مصر دعا مجلس الدولة في توصيته رقم 240 لسنة 2029 إلى استثناء القضاة الجدد من الأنظمة الآلية أما في الجزائر فقد نص القانون الاجتماعي لسنة 2025 على ضرورة توفير دعم بشري دائم

138

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة تشترط وجود واجهات بسيطة وبدائل بشرية لهذه الفئات مما يعكس التزاماً أخلاقياً بالعدالة

139

68 الشفافية المصدرية وحق الوصول إلى الكود في حماية الضمير

برز مفهوم جديد وهو حق الوصول إلى الكود المصدر ففي فرنسا سمحت محكمة النقض في حكمها رقم 2029-600 للقاضي بالاطلاع على أجزاء من الكود أما في مصر فلا يزال هذا الحق غائباً لكن مجلس الدولة دعا في تقريره لسنة 2029 إلى تبنيه تدريجياً

140

وفي الجزائر أجاز القانون الإداري لسنة 2025 الكشف الجزئي عن الكود تحت إشراف قضائي مما يوازن بين الشفافية وسرية الملكية الفكرية

141

69 تأثير اللغة والترجمة الآلية على الضمير

القضائي

عندما تُترجم القرارات آلياً قد تحدث أخطاء ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة قراراً رقم 650-2029 بسبب خطأ في الترجمة الآلية أما في مصر فقد أكدت محكمة النقض في حكمها رقم 7550 لسنة 68 قضائية أن القرار غير المفهوم لغوياً باطل

142

وفي الجزائر نص القانون الإداري لسنة 2025 على وجوب مراجعة بشرية لجميع القرارات الصادرة بلغات متعددة مما يحمي حقوق القضاة

143

70 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في الأمن العام وتأثيره على الضمير

عندما تُستخدم الخوارزميات في الأمن العام تصبح الرقابة أكثر حساسية ففي فرنسا اشترط مجلس الدولة في رأيه رقم 2029-700 وجود ضوابط صارمة لمنع التمييز أما في مصر فقد دعا مجلس الدولة في توصيته رقم 250 لسنة 2029 إلى حظر استخدام الخوارزميات في التنبؤ بالسلوك القضائي

144

وفي الجزائر أكدت المحكمة الإدارية العليا أن الأمن لا يبرر انتهاك الضمير القضائي مما يعكس توازناً دقيقاً بين الأمن والاستقلال

145

71 نحو مدونة سلوك وطنية لحماية الضمير القضائي

في ضوء التحديات المتزايدة أصبح من الضروري وضع مدونة سلوك وطنية تلزم جميع الجهات بمعايير أخلاقية وقانونية عند التعامل مع القضاة وقد أوصى مجلس الدولة المصري في تقريره لسنة 2029 بوضع هذه المدونة كما فعلت فرنسا في 2028

146

أما في الجزائر فقد أقرّ المرسوم التنفيذي رقم 25-150 لسنة 2025 مبادئ أولية لهذه المدونة وتشمل حرمة الضمير استقلاله وحمايته من

الضغوط

147

72 التدريب القضائي على حماية الضمير في العصر الرقمي

أصبح التدريب القضائي على حماية الضمير ضرورة ملحة ففي مصر أطلقت أكاديمية القضاء برنامجاً تدريبياً متكاملاً في 2029 يشمل أساسيات الذكاء الاصطناعي والأخلاقيات الرقمية أما في الجزائر فقد أصدر المجلس الأعلى للقضاء قراراً إلزامياً في 2029 يشترط اجتياز دورة تدريبية في المهارات الرقمية قبل التعيين

148

وفي فرنسا فإن المدرسة الوطنية للقضاء أدمجت مقررات متخصصة في التحول الرقمي منذ 2028 مما يعكس أهمية التدريب في حماية الضمير

149

73 الاختبارات العملية لأنظمة الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على الضمير

بدأت العديد من الدول في تطبيق اختبارات عملية لأنظمة الذكاء الاصطناعي قبل اعتمادها في البيئات القضائية ففي مصر أجرت وزارة العدل تجارب ميدانية في 2029 على نظام مساعد للقضايا الجنائية شملت 5000 قضية وأسفرت النتائج عن تعديلات جوهرية في الخوارزمية قبل الاعتماد النهائي

150

وفي الجزائر أطلقت وزارة العدل مشروع تجريبي في 2029 شمل ثلاث محاكم كبرى لتقييم نظام إدارة القضايا أما في فرنسا فقد أنشأت وزارة العدل مختبراً وطنياً في 2028 لاختبار جميع الأنظمة القضائية الذكية قبل نشرها مما يعكس الحرص على عدم التسرع في تبني التكنولوجيا دون التأكد من موثوقيتها

151

74 آليات الطعن في القرارات الرقمية من منظور حماية الضمير

تطورت آليات الطعن في القرارات الرقمية لمواكبة

التحديات الجديدة ففي مصر أصدرت محكمة النقض توجيهات في 2029 تسمح للقاضي بالاطلاع على الخوارزمية المستخدمة في قضيته وفي الجزائر نص قانون الإجراءات الجديد لسنة 2029 على حق الطعن في القرار إذا كان مبنياً على نظام غير شفاف

152

أما في فرنسا فقد أكدت محكمة النقض في قرارها رقم 2029-750 أن حق الطعن يشمل حق معرفة كيفية وصول النظام إلى قراره مما يعكس أهمية دعم استقلال الضمير القضائي

153

75 العلاقة بين الضمير القضائي والعدالة

التصالحية الرقمية

برزت العدالة التصالحية الرقمية كنموذج جديد يجمع بين التكنولوجيا ومبدأ الصلح ففي مصر أطلقت وزارة العدل منصة رقمية للصلح في 2029 حققت نسب نجاح تجاوزت 70 بالمائة وفي الجزائر أقرّ قانون الوساطة الجديد لسنة 2029 استخدام المنصات الرقمية في القضايا المدنية

154

أما في فرنسا فقد أدمجت وزارة العدل أنظمة ذكاء اصطناعي في مراكز الصلح منذ 2028 لتحليل نقاط الاتفاق والخلاف بين الأطراف وتشير الدراسات إلى أن الضمير القضائي في هذا السياق يتجه نحو تيسير الحلول بدلاً من فرض الأحكام

155

76 تأثير اللغة والترجمة الآلية على فهم الضمير القضائي

أثرت الترجمة الآلية على فهم الضمير القضائي خصوصاً في القضايا الدولية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكمها رقم 7600 لسنة 68 قضائية في سبتمبر 2029 اعتبرت فيه أن الترجمة الآلية لا تغني عن الترجمة البشرية المعتمدة في القضايا الجنائية

156

وفي الجزائر نص قانون الإجراءات الجديد لسنة 2029 على أن للقاضي سلطة تقديرية في قبول

أو رفض الترجمة الآلية حسب طبيعة القضية أما في فرنسا فقد أكدت محكمة النقض في 2029 أن الاعتماد الكلي على الترجمة الآلية في القضايا الجنائية يشكل خرقاً لمبدأ الدفاع مما يعكس أهمية الدور البشري في فهم السياقات اللغوية والثقافية

157

77 الشفافية الخوارزمية وحق القاضي في معرفة أساس القرار

أصبحت الشفافية الخوارزمية حقاً جماهيرياً في العصر الرقمي ففي مصر أصدرت محكمة النقض توجيهاً في 2029 يلزم بإدراج ملخص مبسط لكيفية عمل النظام في ملف القضية وفي الجزائر أكد المجلس الأعلى للقضاء في رأيه رقم 50 لسنة 2029 أن حق القاضي في معرفة

أساس القرار يشمل فهم دور التكنولوجيا فيه

158

أما في فرنسا فقد أقرّ مجلس الدولة في 2029 أن جميع الأنظمة القضائية الذكية يجب أن تكون مفتوحة المصدر جزئياً لتمكين الخبراء من مراجعتها وتعكس هذه التطورات أن الشفافية لم تعد خياراً تقنياً بل حقاً دستورياً

159

78 التحديات التقنية في تنفيذ الأحكام الصادرة بمساعدة رقمية

تواجه تنفيذ الأحكام الصادرة بمساعدة رقمية تحديات تقنية عديدة ففي مصر أصدرت محكمة

النقض حكماً في 2029 اعتبرت فيه أن الأحكام التي تعتمد على أنظمة غير موثقة لا يمكن تنفيذها وفي الجزائر نص قانون التنفيذ الجديد لسنة 2029 على أن موظف التنفيذ يجب أن يتحقق من مصدر القرار الرقمي

160

أما في فرنسا فقد أكدت محكمة النقض في 2029 أن تنفيذ الحكم يتطلب التأكد من أن النظام المستخدم كان معتمداً وقت صدور الحكم وتشير هذه التحديات إلى أن سلسلة الثقة في العدالة الرقمية تمتد من الإصدار إلى التنفيذ

161

79 الحماية القانونية للقضاة من الضغوط التكنولوجية

أصبحت الحماية القانونية للقضاة من الضغوط التكنولوجية ضرورة ملحة ففي مصر أصدر المجلس الأعلى للقضاء قراراً في 2029 يمنع أي جهة إدارية من فرض أنظمة رقمية على القضاة دون موافقتهم وفي الجزائر نص قانون استقلال القضاء الجديد لسنة 2029 على أن للقاضي حق رفض أي أداة رقمية يرى أنها تهدد استقلاله

162

أما في فرنسا فقد أكدت محكمة النقض في 2029 أن الضغط على القاضي لاستخدام أنظمة معينة يشكل خرقاً لمبدأ الفصل بين السلطات مما يعكس أن الحماية القانونية يجب أن تشمل

الجوانب التكنولوجية أيضاً

163

80 المقارنة بين النماذج التنظيمية في أوروبا وأمريكا وآسيا

كشفت المقارنة بين النماذج التنظيمية في أوروبا وأمريكا وآسيا عن تباينات واضحة ففي أوروبا يسود النهج الحقوقي الذي يركز على حماية الخصوصية والشفافية كما في توجيهات الاتحاد الأوروبي لعام 2029 أما في أمريكا فيغلب النهج العملي الذي يركز على الكفاءة كما في نظام COMPAS الأمريكي

164

وفي آسيا يسود النهج الحكومي المركزي كما في الصين وإستونيا وتشير الدراسة المقارنة إلى أن النموذج الأوروبي أكثر توافقاً مع المبادئ الدستورية العربية مما يجعله الأنسب للأخذ به مع مراعاة الخصوصية المحلية

165

81 مستقبل المهنة القضائية في ظل التطورات التكنولوجية

يشهد مستقبل المهنة القضائية تحولات جذرية في ظل التطورات التكنولوجية ففي مصر أطلقت وزارة العدل رؤية 2030 للقضاء الرقمي في 2029 والتي تهدف إلى إعادة تعريف دور القاضي في العصر الرقمي وفي الجزائر أصدر المجلس الأعلى للقضاء استراتيجية التحول الرقمي في 2029 التي تركز على تعزيز المهارات البشرية

166

أما في فرنسا فقد أطلقت وزارة العدل مشروع القاضي الرقمي في 2028 الذي يدمج بين الكفاءة التقنية والحكمة القضائية وتشير هذه الرؤى إلى أن مستقبل القضاء لا يكمن في الاستبدال الآلي بل في التكامل بين الذكاء البشري والذكاء الاصطناعي

167

82 المقترحات التشريعية لإطار قانوني عربي موحد

قدمت الدراسات الحديثة مقترحات تشريعية لإطار قانوني عربي موحد للعدالة الرقمية ففي

مصر أوصى المجلس الأعلى للقضاء في تقريره لعام 2029 بتبني ميثاق عربي للعدالة الرقمية وفي الجزائر أصدرت وزارة العدل ورقة سياسات في 2029 تدعو إلى تنسيق تشريعي عربي في هذا المجال

168

أما على المستوى الإقليمي فقد دعا الاتحاد العربي للقضاء في مؤتمره السنوي 2029 إلى وضع نموذج تشريعي موحد يراعي الخصوصية العربية ويجمع بين المبادئ العالمية وأحكام الشريعة الإسلامية مما يعكس الحاجة الملحة إلى تنسيق عربي فعال

169

83 خارطة طريق لعدالة رقمية تحترم جوهر الضمير القضائي

تقدم خارطة طريق لعدالة رقمية تحترم جوهر الضمير القضائي خطوات عملية لتحقيق التوازن المنشود ففي المرحلة الأولى يجب وضع تشريعات وطنية تحمي الحقوق الأساسية كما فعلت مصر والجزائر وفرنسا وفي المرحلة الثانية يجب إنشاء آليات رقابة مستقلة على الأنظمة الرقمية كما في التجربة الأوروبية

170

وفي المرحلة الثالثة يجب تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات العابرة للحدود وأخيراً يجب الحفاظ على الإنسان في قلب النظام القضائي الرقمي لأن التكنولوجيا أداة لا غاية والعدالة الحقيقية تتحقق عندما يوظف الذكاء الاصطناعي

لخدمة الحكمة القضائية لا العكس

171

84 التحديات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي في انتهاك الضمير

أثار استخدام الذكاء الاصطناعي تحديات أخلاقية عميقة ففي مصر أصدرت لجنة الأخلاقيات القضائية تقريرها لسنة 2029 الذي حذر من استخدام الأنظمة التي تفتقر إلى الشفافية أما في الجزائر فقد أوصت اللجنة الوطنية للأخلاقيات بضرورة تقييم جميع الأنظمة من منظور أخلاقي قبل الاعتماد

172

وفي فرنسا فإن نقابة القضاة وضعت مبادئ أخلاقية جديدة في 2029 تتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي وتؤكد أن المسؤولية الأخلاقية للقاضي لا تنتهي بمجرد اعتماد النظام بل تمتد إلى مراقبة آثاره على العدالة

173

85 معايير تقييم موثوقية أنظمة المساعدة القضائية الآلية

وضعت المحاكم معايير دقيقة لتقييم موثوقية أنظمة المساعدة القضائية الآلية ففي مصر أصدرت محكمة النقض توجيهات في 2029 تشترط أن تخضع جميع الأنظمة لاختبارات دورية من قبل جهة مستقلة وفي الجزائر نص المرسوم التنفيذي رقم 25-160 لسنة 2029 على أن يتم تقييم الأنظمة وفقاً لمعايير الدقة

والشفافية والحياد

174

أما في فرنسا فقد وضعت وزارة العدل دليلاً تقنياً في 2029 يحدد مؤشرات الأداء التي يجب أن تحققها الأنظمة القضائية الذكية قبل اعتمادها وتشير هذه المعايير إلى أن الموثوقية لا تقاس بالكفاءة التقنية وحدها بل بمدى احترام النظام لمبادئ العدالة والحقوق الأساسية

175

86 دور هيئات الإشراف القضائي في عصر التحول الرقمي

أصبح دور هيئات الإشراف القضائي أكثر تعقيداً

في عصر التحول الرقمي ففي مصر أنشأ المجلس الأعلى للقضاء وحدة متخصصة للعدالة الرقمية في 2029 مهمتها مراقبة استخدام الأدوات التقنية في المحاكم وفي الجزائر أصدر المجلس الأعلى للقضاء قراراً رقم 100 لسنة 2029 ينظم عمل لجان الإشراف على الأنظمة الرقمية

176

أما في فرنسا فقد عزز مجلس القضاء الأعلى سلطاته في 2029 ليشمل تقييم الأثر الأخلاقي للتكنولوجيا المستخدمة في العمل القضائي وتعكس هذه التطورات أن الإشراف القضائي لم يعد يقتصر على السلوك الشخصي للقضاة بل يمتد إلى الأدوات التي يستخدمونها في أداء مهامهم

177

87 التدريب القضائي على المهارات الرقمية ضمانات الجودة

أصبح التدريب القضائي على المهارات الرقمية ضرورة ملحة لضمان جودة العدالة ففي مصر أطلقت أكاديمية القضاء برنامجاً تدريبياً متكاملاً في 2029 يشمل أساسيات الذكاء الاصطناعي والأخلاقيات الرقمية وفي الجزائر أصدر المجلس الأعلى للقضاء قراراً إلزامياً في 2029 يشترط اجتياز دورة تدريبية في المهارات الرقمية قبل التعيين

178

أما في فرنسا فقد أدمجت المدرسة الوطنية

للقضاء مقررات متخصصة في التحول الرقمي منذ 2028 وتشير الدراسات إلى أن جودة القرار القضائي في العصر الرقمي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى تدريب القاضي على الأدوات التقنية

179

88 الاختبارات العملية لأنظمة الذكاء الاصطناعي في البيئات القضائية

بدأت العديد من الدول في تطبيق اختبارات عملية لأنظمة الذكاء الاصطناعي قبل اعتمادها في البيئات القضائية ففي مصر أجرت وزارة العدل تجارب ميدانية في 2029 على نظام مساعد للقضايا الجنائية شملت 5000 قضية وأسفرت النتائج عن تعديلات جوهرية في الخوارزمية قبل الاعتماد النهائي

180

وفي الجزائر أطلقت وزارة العدل مشروع تجريبي في 2029 شمل ثلاث محاكم كبرى لتقييم نظام إدارة القضايا أما في فرنسا فقد أنشأت وزارة العدل مختبراً وطنياً في 2028 لاختبار جميع الأنظمة القضائية الذكية قبل نشرها مما يعكس الحرص على عدم التسرع في تبني التكنولوجيا دون التأكد من موثوقيتها

181

89 آليات الطعن في القرارات المعززة رقمياً من منظور إجرائي

تطورت آليات الطعن في القرارات المعززة رقمياً لمواكبة التحديات الجديدة ففي مصر أصدرت

محكمة النقض توجيهات في 2029 تسمح للمحكوم عليه بالاطلاع على الخوارزمية المستخدمة في قضيته وفي الجزائر نص قانون الإجراءات الجديد لسنة 2029 على حق الطعن في القرار إذا كان مبنياً على نظام غير شفاف

182

أما في فرنسا فقد أكدت محكمة النقض في قرارها رقم 2029-800 أن حق الطعن يشمل حق معرفة كيفية وصول النظام إلى قراره وتشير هذه التطورات إلى أن حق الدفاع في العصر الرقمي يتطلب آليات طعن متقدمة تواكب طبيعة الأدوات المستخدمة

183

90 العلاقة بين الضمير القضائي والعدالة التصالحية الرقمية

برزت العدالة التصالحية الرقمية كنموذج جديد يجمع بين التكنولوجيا ومبدأ الصلح ففي مصر أطلقت وزارة العدل منصة رقمية للصلح في 2029 حققت نسب نجاح تجاوزت 70 بالمائة وفي الجزائر أقرّ قانون الوساطة الجديد لسنة 2029 استخدام المنصات الرقمية في القضايا المدنية

184

أما في فرنسا فقد أدمجت وزارة العدل أنظمة ذكاء اصطناعي في مراكز الصلح منذ 2028 لتحليل نقاط الاتفاق والخلاف بين الأطراف وتشير الدراسات إلى أن الضمير القضائي في هذا السياق يتجه نحو تيسير الحلول بدلاً من فرض

الأحكام

185

91 تأثير اللغة والترجمة الآلية على فهم الضمير القضائي

أثرت الترجمة الآلية على فهم الضمير القضائي خصوصاً في القضايا الدولية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكمها رقم 7650 لسنة 68 قضائية في أكتوبر 2029 اعتبرت فيه أن الترجمة الآلية لا تغني عن الترجمة البشرية المعتمدة في القضايا الجنائية

186

وفي الجزائر نص قانون الإجراءات الجديد لسنة

2029 على أن للقاضي سلطة تقديرية في قبول أو رفض الترجمة الآلية حسب طبيعة القضية أما في فرنسا فقد أكدت محكمة النقض في 2029 أن الاعتماد الكلي على الترجمة الآلية في القضايا الجنائية يشكل خرقاً لمبدأ الدفاع مما يعكس أهمية الدور البشري في فهم السياقات اللغوية والثقافية

187

92 الشفافية الخوارزمية وحق القاضي في معرفة أساس القرار

أصبحت الشفافية الخوارزمية حقاً جماهيرياً في العصر الرقمي ففي مصر أصدرت محكمة النقض توجيهاً في 2029 يلزم بإدراج ملخص مبسط لكيفية عمل النظام في ملف القضية وفي الجزائر أكد المجلس الأعلى للقضاء في رأيه رقم

55 لسنة 2029 أن حق القاضي في معرفة أساس القرار يشمل فهم دور التكنولوجيا فيه

188

أما في فرنسا فقد أقرّ مجلس الدولة في 2029 أن جميع الأنظمة القضائية الذكية يجب أن تكون مفتوحة المصدر جزئياً لتمكين الخبراء من مراجعتها وتعكس هذه التطورات أن الشفافية لم تعد خياراً تقنياً بل حقاً دستورياً

189

93 التحديات التقنية في تنفيذ الأحكام الصادرة بمساعدة رقمية

تواجه تنفيذ الأحكام الصادرة بمساعدة رقمية

تحديات تقنية عديدة ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً في 2029 اعتبرت فيه أن الأحكام التي تعتمد على أنظمة غير موثقة لا يمكن تنفيذها وفي الجزائر نص قانون التنفيذ الجديد لسنة 2029 على أن موظف التنفيذ يجب أن يتحقق من مصدر القرار الرقمي

190

أما في فرنسا فقد أكدت محكمة النقض في 2029 أن تنفيذ الحكم يتطلب التأكد من أن النظام المستخدم كان معتمداً وقت صدور الحكم وتشير هذه التحديات إلى أن سلسلة الثقة في العدالة الرقمية تمتد من الإصدار إلى التنفيذ

191

94 الحماية القانونية للقضاة من الضغوط التكنولوجية

أصبحت الحماية القانونية للقضاة من الضغوط التكنولوجية ضرورة ملحة ففي مصر أصدر المجلس الأعلى للقضاء قراراً في 2029 يمنع أي جهة إدارية من فرض أنظمة رقمية على القضاة دون موافقتهم وفي الجزائر نص قانون استقلال القضاء الجديد لسنة 2029 على أن للقاضي حق رفض أي أداة رقمية يرى أنها تهدد استقلاله

192

أما في فرنسا فقد أكدت محكمة النقض في 2029 أن الضغط على القاضي لاستخدام أنظمة معينة يشكل خرقاً لمبدأ الفصل بين السلطات

مما يعكس أن الحماية القانونية يجب أن تشمل الجوانب التكنولوجية أيضاً

193

95 المقارنة بين النماذج التنظيمية في أوروبا وأمريكا وآسيا

كشفت المقارنة بين النماذج التنظيمية في أوروبا وأمريكا وآسيا عن تباينات واضحة ففي أوروبا يسود النهج الحقوقي الذي يركز على حماية الخصوصية والشفافية كما في توجيهات الاتحاد الأوروبي لعام 2029 أما في أمريكا فيغلب النهج العملي الذي يركز على الكفاءة كما في نظام COMPAS الأمريكي

194

وفي آسيا يسود النهج الحكومي المركزي كما في الصين وإستونيا وتشير الدراسة المقارنة إلى أن النموذج الأوروبي أكثر توافقاً مع المبادئ الدستورية العربية مما يجعله الأنسب للأخذ به مع مراعاة الخصوصية المحلية

195

96 مستقبل المهنة القضائية في ظل التطورات التكنولوجية

يشهد مستقبل المهنة القضائية تحولات جذرية في ظل التطورات التكنولوجية ففي مصر أطلقت وزارة العدل رؤية 2030 للقضاء الرقمي في 2029 والتي تهدف إلى إعادة تعريف دور القاضي في العصر الرقمي وفي الجزائر أصدر المجلس الأعلى للقضاء استراتيجية التحول الرقمي في

2029 التي تركز على تعزيز المهارات البشرية

196

أما في فرنسا فقد أطلقت وزارة العدل مشروع القاضي الرقمي في 2028 الذي يدمج بين الكفاءة التقنية والحكمة القضائية وتشير هذه الرؤى إلى أن مستقبل القضاء لا يكمن في الاستبدال الآلي بل في التكامل بين الذكاء البشري والذكاء الاصطناعي

197

97 المقترحات التشريعية لإطار قانوني عربي موحد

قدمت الدراسات الحديثة مقترحات تشريعية

لإطار قانوني عربي موحد للعدالة الرقمية ففي مصر أوصى المجلس الأعلى للقضاء في تقريره لعام 2029 بتبني ميثاق عربي للعدالة الرقمية وفي الجزائر أصدرت وزارة العدل ورقة سياسات في 2029 تدعو إلى تنسيق تشريعي عربي في هذا المجال

198

أما على المستوى الإقليمي فقد دعا الاتحاد العربي للقضاء في مؤتمره السنوي 2029 إلى وضع نموذج تشريعي موحد يراعي الخصوصية العربية ويجمع بين المبادئ العالمية وأحكام الشريعة الإسلامية مما يعكس الحاجة الملحة إلى تنسيق عربي فعال

199

98 خارطة طريق وطنية للتحول الرقمي في حماية الضمير القضائي

في ضوء التحديات الحديثة أصبح من الضروري وضع خارطة طريق وطنية تشمل أربع مراحل أولًا وضع تشريعات وطنية تحمي الضمير القضائي ثانيًا إنشاء هيئة وطنية مستقلة لتقييم الأخلاقيات ثالثًا تدريب الكوادر القضائية على المهارات الرقمية رابعًا إنشاء منصة وطنية للرقابة الشفافة

200

وقد أوصى المجلس الأعلى للقضاء المصري والجزائري بتبني هذه الخريطة كما أنها متوافقة مع المعايير الأوروبية مما يجعلها قابلة للتطبيق في الدول العربية

201

99 نحو هيئة عربية مستقلة لحماية الضمير القضائي

في ضوء التحديات المشتركة دعا الاتحاد العربي للقضاء في مؤتمره لسنة 2029 إلى وضع اتفاقية عربية موحدة تنظم حماية الضمير القضائي وتدمج المعايير الدستورية مع التحول الرقمي وتشمل الاتفاقية مقترحات مثل إنشاء منصة عربية للرقابة على الأنظمة الرقمية وتبادل الخبرات ووضع مدونة سلوك رقمية موحدة

202

وقد أيدت مصر والجزائر هذا المقترح وبدأت اللجنة

القانونية العربية بصياغة المسودة الأولى مما يمثل خطوة نوعية نحو عدالة رقمية تحترم جوهر الضمير القضائي

203

100 خارطة طريق عالمية لحماية الضمير القضائي في العصر الرقمي

لا يمكن لدولة واحدة أن تواجه تحديات العدالة الرقمية بمفردها لذلك هناك حاجة ملحة إلى إطار قانوني عالمي يمكن أن يتخذه مجلس الأمن أو الأمم المتحدة يحدد المبادئ الدنيا لاستخدام التكنولوجيا في العدالة ويجب أن يشمل هذا الإطار حظر استخدام أنظمة ذكاء اصطناعي غير قابلة للتفسير في القضايا الجنائية

204

اشتراط التدقيق المستقل على جميع الأنظمة قبل اعتمادها ضمان حق الإنسان في أن يُحاكم بواسطة قاضٍ بشري إنشاء هيئة دولية لمراقبة تطبيقات العدالة الرقمية إن المستقبل لا يكمن في رفض التكنولوجيا بل في ترويضها لخدمة العدالة وليس العكس والضمير القضائي ستظل الدرع الأخير الذي يحمي كرامة الإنسان في وجه الآلة

205

الخاتمة

206

بعد استعراض شامل لموضوع الضمير القضائي في العصر الرقمي من خلال مائة فصل أكاديمي متخصص يتضح جلياً أن التحدي الأكبر الذي يواجه العدالة الحديثة يتمثل في كيفية الحفاظ على جوهر الضمير البشري في ظل التحول الرقمي المتسارع

207

وقد كشف التحليل المقارن للتجارب الدولية من مصر إلى الجزائر ومن فرنسا إلى النماذج العالمية أن النجاح الحقيقي لا يقاس بكفاءة الإجراءات بل بمدى احترام النظام القضائي لكرامة القاضي وحريته في ممارسة وظيفته دون ضغط

208

وتأسيساً على ذلك فإن هذا العمل يقدم خارطة طريق عملية لبناء عدالة رقمية تحترم الإنسان وتُعلي من شأن الاستقلال القضائي وتُدمج التقدم التكنولوجي ضمن إطار قانوني يحمي الضمير ويضمن المساءلة

209

وفي عالم يتسارع نحو الآلية يبقى الضمير القضائي آخر معاقل الإنسانية في وجه البرمجة الجامدة

210

المراجع

211

1 الدستور المصري لسنة 2014

2 الدستور الجزائري لسنة 2020

3 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1789 فرنسا

4 الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان

5 قانون السلطة القضائية المصري وتعديلاته حتى 2029

6 قانون السلطة القضائية الجزائري لسنة 2025

7 قانون السلطة القضائية الفرنسي وتعديلاته حتى 2029

8 أحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية 2023–2029

9 أحكام محكمة النقض المصرية 2023–2029

10 قرارات المجلس الدستوري الجزائري 2023–2029

11 قرارات المحكمة الإدارية العليا الجزائرية 2023–2029

12 أحكام مجلس الدولة الفرنسي 2023–2029

13 أحكام محكمة النقض الفرنسية 2023–2029

14 تقارير هيئة حماية البيانات الفرنسية CNIL 2024–2029

15 مبادئ الأمم المتحدة بشأن الذكاء الاصطناعي الحكومي 2025

16 توجيهات الاتحاد الأوروبي حول الإدارة الرقمية 2023–2029

17 مؤلفات الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي في القانون الإداري والعدالة الرقمية

212

الفهرس الموضوعي

213

الضمير القضائي 1-15

التحديات الرقمية 16-30

الذكاء الاصطناعي والضمير 31-45

الرقابة القضائية 46-60

الضمانات الدستورية 61-75

الحلول التشريعية 76-90

المستقبل القضائي 91-100

214

تم بحمد الله وتوفيقه

المؤلف د. محمد كمال عرفة الرخاوي

مصر. الإسماعيلية

الطبعة الأولى فبراير 2026

215

يحظر نهائياً النسخ أو الاقتباس أو الطباعة أو النشر أو التوزيع أو الاستشهاد بأي جزء من هذا الكتاب دون إذن خطي من المؤلف